http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1379) السنة السادسة -الاربعاء (26) تشرين الثاني 2008

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

فيما يأملون بوصول رئيس أصفر إلى البيت الأبيض يوما ما

الصينيون قد يساهمون في إنقاذ العالم من أزمته المالية الراهنة؟

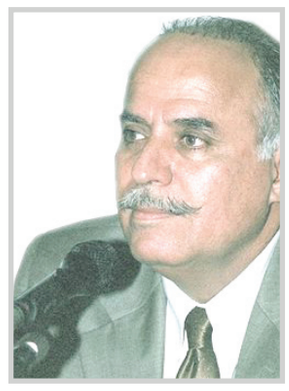

د. عبدالله المدني

ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي بأرقام خيالية

ويكفينا دليلا في هذا السياق أن احتياطي النقد الأجنبي للصين ارتفع من مجرد ٢١,٤ مليار دولار أمريكي في أيلول ٢٠٠٧ إلى ١,٩١ تريليون دولار في أيلول ٢٠٠٨ ، فيما كان العجز التجاري للولايات المتحدة وأوروبا واليابان مع الصين يتزايد يوما بعد يوم.

الصين ليست في مأمن من تداعيات الأزمة المالية

لكن هذا لا يعني أن الصين في مأمن تام من الأزمة المالية العالمية الراهنة، مثلما قال رئيس الحكومة البريطانية غوردون براون مؤخرا. ذلك أن مثل هذا الفائض المالي الضخم، سوف يؤدي لا محالة إلى ارتفاع معدلات التضخم، كما ستجد الصين نفسها أمام جملة من التحديات الأخرى مثل إيجاد أماكن آمنة و أوعية ذات مردود مجز لاستثمار فوائضها المالية في ظل ما يسود عالم اليوم وأسواقه المالية من تذبذبات وما تعانيه العملات الاجنبية العالمية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي من تدهور في قيمته.

أمريكا ستظل المكان الأفضل لاستثمارات الصينيين

وفي رأي عدد من المراقبين والمحللين مثل البروفيسور ايان بينغ أن الولايات المتحدة الأمريكية، برغم كل شيء، هي المكان الأكثر أمانا لكي تستثمر فيه بكين فوائض أموالها نظرا للارتباط الوثيق ما بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني منذ انفتاح الأخير في أواخر سبعينيات القرن الماضي، ثم نظرا لوجود استثمارات صينية بقيمة تتجاوز ١,٨ تريليون دولار في سندات الخزانة الأمريكية. هذا فضلا عن حقيقة أن معظم ما تنتجه المصانع الصينية تشتريه أمريكا.

البعض يرى الأمور بشكل مختلف

هذا الرأي بطبيعة الحال يقابله رأي آخر معارض مفاده أنه من الأفضل للصين أن تكون لها سلة من الاستثمارات المتنوعة في دول مختلفة في الشرق والغرب والشمال والجنوب، مع الحرص على أن تكون هذه الاستثمارات في الحقول الاستراتيجية التي تشكل أهمية خاصة للصين حاليا أو في المستقبل مثل مصادر الطاقة.

الخوف من العودة إلى زمن الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي

وأصحاب هذا الرأي الأخير، لا شك أنهم لا يزالون مشدودين إلى الماضي، بمعنى أنهم يتخوفون من حدوث ما يرجع عقارب الساعة إلى الوراء ما بين بكين وواشنطون، وبالتالي عودة صراع البلدين القديم الذي أنهته دبلوماسية « البينغ بونغ « الكيسينغرية (نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسينغر). هؤلاء – ومعظمهم ممن يفضل الثنائية القطبية على نظام القطب الأوحد – يتناسون عمدا ما طرأ على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة من تفاهم وود و تعاون في حقول التصدى المشترك للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وحل النزاعات الإقليمية إلى الدرجة التي صار معها ملف العلاقات الصينية – الأمريكية غائبا تماما أو شبه غائب في حملات انتخابات الرئاسة الأمريكية. ولعل أفضل واقرب مثال هو ما حدث في الانتخابات الأخيرة التي فاز فيها المرشح الديمقراطي باراك اوباما، حيث اقتصر ما قاله الأخير على أنه في حال فوزه بالرئاسة سيستخدم الأساليب الدبلوماسية مع الصينيين من اجل حلحلة مسائل مثل الاحتباس الحراري والعجز في الميزان التجاري ومسؤوليات الصين كقوة عالمية صاعدة، فيما كان موقف منافسه الجمهوري « جون ماكين « هو أنه سيضغط على الصينيين من اجل استخدام نفوذهم وعلاقاتهم مع نظام رانغون الديكتاتوري بغية إحداث بعض الإصلاحات السياسية في بورما، ومع نظام عمر البشير في السودان بغية إيجاد حل لمشكلة دارفور.

ما يقال في الحملات الانتخابية يختلف عما يطبق بعد الوصول إلى البيت الأبيض

ويمكن أن نضيف هنا – من واقع المراقبة الدقيقة لتطورات العلاقات الأمريكية – الصينية منذ زمن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون الذي شهدت رئاسته، وتحديدا في عام ١٩٧٢،الانفتاح على نظام ماو تسي تونغ المتطرف في بكين – أنه حتى حينما يقال كلام متشدد ضد الصين من جانب مرشحي الرئاسة الأمريكية اثناء حملاتهم، فإنهم سرعان ما يلطفون مثل هذا الكلام بعيد انتخابهم وجلوسهم في البيت الأبيض. والأمثلة في هذا السياق كثيرة منها أن خطاب الرئيس الأسبق رونالد ريغان في الثمانينيات أثناء حملاته الرئاسية تميز بمواقف حادة جدا تجاه بكين فيما يتعلق بقضية تايوان، لكن هذا الخطاب شهد تغيرا كبيرا بمجرد دخوله البيت الأبيض. ومنها أيضا أن الرئيس الأسبق بيل كلينتون دعا إدارة الرئيس بوش الأب إلى ضرورة ربط التجارة مع الصين بمسائل حقوق الإنسان في الأخيرة، لكن كلينتون نفسه حينما جاء إلى الرئاسة لم يفعل شيئا في هذا المجال، بل قام اثناء فترة رئاسته الثانية إلى رفع العلاقات الأمريكية – الصينية إلى مستوى الروابط الاستراتيجية دون حصوله على مقابل من بكين.

هل يغير اوباما موقفه المعلن من الصين؟

والسؤال الآن هو هل يغير أوباما موقفه المعلن من الصين برغم أن الصين لم تكن كما في الماضي على قائمة السجالات في الحملات الرئاسية؟ وبصيغة أخرى كيف تتعامل إدارة اوباما مع قوة صاعدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وعلميا ، ولا تخفي طموحاتها في بلوغ القمة ومنافسة الولايات المتحدة؟

السياسة الأمريكية تجاه بكين لن تتغير في عهد اوباما إلا لماما

المرجح بحسب المقربين من دوائر صنع القرار الأمريكية، أن البيت الأبيض في ظل إدارة اوباما سيسير على نفس النهج الذي سار عليه زمن سلفه جورج دبليو بوش لجهة التعامل مع بكين، أي انه سيختط نهجا قائما على التعاون والروابط البناءة، لكن مع تقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بالعلاقات والروابط مع كل من طوكيو وسيئول وتايوان وكانبرا و نيودلهي، وكلها دول حليفة لأمريكا ومنافسة للصين. الأمر الآخر هو أن إدارة اوباما ستضطر في ظل ظروف العالم المالية غير المستقرة أن تركز جهودها على الشق الاقتصادي في علاقات بلادها مع الصينيين، خاصة وان النواب الديمقراطيين أصحاب السيطرة داخل الكونغرس الأمريكي يحملون بكين مسؤولية لعب ادوار اقتصادية غير عادلة ولا تتسم بالشفافية ومخلة باتفاقيات انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. والسبب بطبيعة الحال هو تشجيع الصينيين على لعب دور مؤثر وفعال في جهود إنقاذ العالم من هزته الاقتصادية الأخيرة، وذلك من خلال توظيفهم لجزء من فوائض أموالهم المتراكمة الضخمة.

الجهود التي بذلها الأوروبيون مع بكين استباقا لقمة العشرين في واشنطون

هذه الجهود التي بدأها في الواقع الأوروبيون قبل انعقاد قمة العشرين في واشنطون في الخامس عشر من نوفمبر / تشرين الثاني الجاري ، وذلك حينما التأموا في قمة آسيا – أوروبا السابعة التي استضافتها بكين هذا العام وحضرها نحو أربعين ما بين رئيس دولة و رئيس حكومة. والمعروف أن هذه القمة التي انعقدت لأول مرة في عام ١٩٩٦ هي من نوع القمم البروتوكولية أو الاستعراضية كقمم جي – ٧ ، وجي – ٨ ، وجي – ٩ ، وجي ١٠ ، وآسيان ، وآسيان زائد ٣ ، وايبيك ، وايبيك زائد آسيان ، والتي إن كانت لها فوائد فهي حتما لا تتعدى المباحثات الجانبية أو إشباع غرور بعض الزعماء على الظهور وسط زعماء قوى عالمية كبرى. غير أن انعقادها هذه المرة وسط ظروف انهيار أسواق المال العالمية جعلها محط الأنظار، على أمل أن ينجح الأوربيون في إقناع نظرائهم الصينيين في تقديم المساعدة من منطلق أن الكل يعيش اليوم في ظروف غير مسبوقة وبالتالي يستدعي هذا تعاونا وتنسيقا غير مسبوقين على مستوى العالم. و كما قال السيد خوزيه مانويل باروسو رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي، فان إشراك الصين في معالجة الأزمة المالية العالمية الراهنة ضروري لسبب بسيط هو أن اقتصاديات العالم صارت متشابكة اليوم كما لم تكن في أي وقت من الأوقات، وبالتالي « فإما أن نسبح سوية وإما أن نغرق معا «. وأضاف المسؤول الأوروبي قائلا: « أن بكين يمكن أن تحصل من وراء مساعدتها المالية على دور أكبر في تقرير شؤون العالم الاقتصادية إن أرادت، أو نيل قوة تصويتية اكبر في صندوق النقد الدولي، بدلا من القوة المتواضعة التي تتمتع بها حاليا والتي لا تتناسب مع وضعها كرابع اكبر اقتصاد وكأحد أكثر البلدان نموا في العالم».

منعطف حاسم في التاريخ الأمريكي قد يتكرر مستقبلا لصالح العرق الأصفر

وجملة القول، أن الصينيين المعروفين بنظرة عنصرية تجاه أي عرق غير عرقهم الأصفر، وجدوا في فوز اوباما الأسود منعطفا حاسما في التاريخ الأمريكي، قد يسمح يوما ما بوصول رئيس أمريكي اصفر إلى البيت الأبيض، خاصة وان الولايات المتحدة تحتضن ثاني اكبر جالية صينية في العالم خارج الصين. ومن هنا لم يلتفتوا كثيرا إلى ما قد يحدثه اوباما – الرجل قليل الخبرة والتجربة والحنكة – من تغييرات في السياسات الأمريكية تجاه بلادهم، من تلك التي قد تؤثر في أوضاعهم الداخلية ومستويات معيشتهم. أما على الصعيد الرسمي، فان النظام الشيوعي الحاكم في بكين والذي كثيرا ما رفع ملف سوء أوضاع الأمريكيين من اصل إفريقي ضد واشنطون كلما رفعت الأخيرة ملف سوء أوضاع حقوق الإنسان والأقليات في الصين، وجد نفسه مع فوز اوباما في مأزق. إذ لم يعد اليوم باستطاعته رفع الملف المذكور لأنه دفن مع قدرة اوباما على شق طريقه نحو البيت الأبيض في انتخابات جماهيرية حرة، بل اتاح الحدث اليوم للأمريكيين أن يتساءلوا إن كان بامكان بكين أن تضمن وصول مواطن صيني من التيبت أو هونغ كونغ أو تركستان الشرقية إلى مناصب رئاسة الدولة أو قيادة الحزب الحاكم أو مؤسسة الجيش.

> مضى ذلك الزمن الذي كانت فيه دول مثل اليابان وألمانيا وتايوان تتصدر قائمة دول العالم من حيث احتياطياتها من النقد الأجنبي ، وجاء زمن صارت فيه الصين .. نعم الصين التي لم تكن قبل نصف قرن سوى دولة زراعية بائسة من الفلاحين الجياع .. هي المتسيدة في هذا الحقل بفضل ما تراكم لديها من فوائض النقد الأجنبي المتأتية تحديدا من تصدير مختلف أنواع السلع و البضائع إلى الأسواق العالمية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

التصحيح يبدأ من الداخل

لطيف القصاب

لو أعدنا النظر متأملين المشاهد الدرامية التي طبعت الحملات الانتخابية الأمريكية في الآونة الأخيرة لاستطعنا بقليل من الرصد والتحليل أن نقف على بعض النقاط الايجابية في هذه التجربة الإنسانية التي كانت وما تزال مثار جدل واسع في الأوساط العالمية،ومعلوم أن بعض الغربيين من غير الأمريكيين يغالي في هذه الانتخابات عادة الى حد اعتبارها انتخابات محلية بدعوى أن مايجري في أمريكا يهم العالم، ومن يُنتخب رئيسا للولايات المتحدة سوف يؤثر بطريقة أو بأخرى في مجمل حركة النظام السياسي العالمي سلبا او ايجابا.

وبالرغم مما يعتري الفكرة المتقدمة من وجاهة إلا أن منطقتنا العربية درجت بغالبية أنظمتها السياسية على عادة التقليل من أهمية هذه الممارسة وغالبا ما استطاعت ادوات هذه الأنظمة من تلقين أو الهام الوعي العربي العام بافكار من قبيل ان كل ما يحدث في امريكا هو أشبه بمسرحية متفق على توزيع ادوار البطولة والهزيمة فيها بين المتنافسين منذ البداية، وإنها خاضعة الى معادلات سياسية سرية يقوم على التخطيط لها بعناية اطراف خفية قد يكون من أشهرها اللوبي اليهودي والصهيوني. وبحسب اولئك فان المجيء بباراك اوباما رئيسا لقيادة أمريكا لايعدو عن كونه لعبة من ألاعيب الجنس الأبيض لا أكثر من ذلك ولا اقل.

الحق إننا إذا استطعنا السير خطوة او خطوات في اتجاه الإذعان الى أطروحة نظرية المؤامرة فاننا لانستطيع الاستمرار طويلا في متابعة هذا الطريق، ذلك أن الذي حدث باختصار مكثف هذه المرة هو وصول شخصية من خارج إطار الطبقة البرجوازية التقليدية التي دأبت تاريخيا على سيادة البيت الأبيض فضلا عن كون القادم الجديد من أصول عرقية ودينية غالبا ماينظر لها في العالم الغربي نظرة تختزل الكثير من الدونية كما ظهر ذلك جليا في داخل الولايات المتحدة عندما ارتفعت درجة سخونة المضمار الانتخابي بين انصار جون ماكين ضد الغريم باراك اوباما حسين الاسود...، او في خارج امريكا حينما لم يستطع رئيس وزراء ايطاليا برلسكوني مثلا ان يخفي ردة فعله السلبية بعد ظهور نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية حين ابدى سخرية واضحة تجاه بشرة اوباما «التي غيرتها الشمس» على حد تعبيره.

أما إذا سلمنا بقبول الرأي الذي ينص على أن كلمة الأمة الأمريكية اجتمعت على إرادة التغيير وفتح صفحة جديدة مع العالم على صعيد تحسين صورتها الخارجية أمام الرأي العام العالمي لاسيما بالنسبة للدول والشعوب التي تضررت من سياسات الإدارة السابقة بقيادة المحافظين الجدد فان هذا المعنى هو ابعد ما يكون عن نظرية المؤامرة واقرب ما يكون الى عقلية المراجعة وتصويب المسار الخاطئ، هذا المبدأ الذي قد يكون من أهم وابرز العوامل التي ساعدت في ارتقاء بعض الأمم بالقدر الذي ساهم التنصل عنه في الحط من قيمة أمم أخرى.

العراق هذا البلد الذي تنطبق عليه بشكل تفصيلي مقولة « إن انتخاب رئيس لأمريكا يؤثر في العالم « لظروفه التي لا تخفى على الجميع مدعو الى مراجعة تجربة الانتخابات الأمريكية الماضية والاستفادة مما نتج عنها لاسيما من حيث التعاطي بايجابية مع الرئيس الجديد وعدم التورط بعقد صفقات بعيدة أو متوسطة الأمد مع إدارة بوش المنتهية بدون وجود تنسيق واضح مع الرئيس الفعلي المقبل هذا من جانب، ومن جانب أخر فما أحوج العراقيين كل العراقيين الى الأخذ بمبدأ المراجعة وتقويم المواقف، فلا احد يشك في مدى تدهور الصورة العامة للعراق والتي ساهم في رسم الكثير من معالمها سياسيو البلاد منذ ما يزيد على الخمسة أعوام، وعليه فان على هؤلاء ان يدركوا بانهم المعنيون في المقام الأول بتصحيح هذه الصورة والبحث عن اساليب اكثر واقعية في حكم البلاد والإتيان إذا لزم الأمر بطواقم سياسية جديدة أكثر قدرة وفاعلية من سابقيهم على ادارة ملفات الدولة الشائكة مستندين في ذلك على الصيغ الديمقراطية المتاحة وعلى رأسها ترسم خطى الدستور ومعايشة الحياة البرلمانية الحقيقية بشكل يتناسى الأغراض الخاصة ويتقاسم الهم الوطني ويثابر بروح الفريق الواحد لتقويم المسيرة السياسية والاقتصادية على نحو خاص.

إن الغالبية العظمى من المنتقدين المنصفين للتغيير الذي عصف بالبنية السياسية والإدارية لعراق ما بعد صدام لابد انهم قد لاحظوا أن تجربة التغيير قد أطاحت الى حد بعيد بطابع الجمود السياسي الذي لازم حكم البلاد منذ عقود طويلة وان المرونة السياسية التي توفرها هذه التجربة كفيلة بعلاج الإخفاق على صعيد السياسة والادارة فليس ثمة تأبيد للحكام أو الموظفين، وسوف يكون دائما من المتاح لرواد التغيير ان يحققوا الكثير من خططهم من خلال إتباع الأساليب الديمقراطية ومنها الانتخابات التي بدا العد العكسي لانعقادها.

لقد شاهدنا خلال مسيرة الانتخابات الامريكية الماضية مواقف سياسية لبعض اعضاء الحزب الجمهوري الامريكي يمكن نعتها بالمواقف الانسانية تجاه المرشح عن الحزب الديمقراطي باراك اوباما ؛ وبنفس القدر يبدو واضحا للعيان مدى انفتاح اوباما على خصومه المحليين، وآخر علامات ذلك الانفتاح وليس الاخيرة ما تجلى في الاجتماع السياسي الذي جمع كلا من اوباما وماكين على أريكة واحدة. فما المانع من أن تحدث في العراق انتصارات إنسانية مشابهة، هذا البلد الذي لايمكن نكران حقيقة انه احد اكبر المساهمين في إنتاج حضارة الإنسان، وما المانع أن يكون المبادرون الى تغيير وجهة الأحداث على النحو المطلوب هم من الفريق الذي سن سنن المحاصصة في السيرة السياسية التي لايمكن أن توصف بالحسنة على أية حال فيساهم هذا الفريق أو بعضه في اقل تقدير مساهمة فاعلة في تغيير وجه المشهد السياسي الحالي ايجابيا وعلى نحو تاريخي، من خلال تبني منهج يتخذ في جوهره من الإنسان حجر الزاوية الأول ويتيح الفرصة كاملة أمام الأكفأ والأجدر للأخذ بزمام المبادرة وبناء الدولة على أسس اكثر رصانة.

قد يبدو هذا الفرض مستحيلا ولا يمثل إلا نظرة مثالية حالمة تطلب من متشبثين بالسلطة حد النخاع تغيير قناعاتهم الأيدلوجية ونكران ذواتهم بين ليلة وضحاها خدمة للمصلحة العامة. وقد يكون من السائغ أن يعد البعض فكرة تخلي سياسيي البلاد الحاليين عن نمط تفكيرهم بهذه السهولة من قبيل حلم مارتن لوثر كنغ الذي حلم ذات يوم بان يكون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يوما من الأيام إنسانا اسود البشرة. إن استحالة قيام السياسيين بإحداث تغيير يناقض مصالحهم يبدو امرا واقعيا، إلا أن هذا لايعني استحالة البحث عن طرائق أخرى للتغيير المنشود، ولن يحتاج الإنسان الى تأمل طويل قبل أن يكتشف أن العصا السحرية لإحداث ذلك التغيير ماتزال موجودة تحت إمرة الناخب البسيط.وان أولى خطوات النجاح في إحراز تحريك تلك العصا يقع على عاتق أجهزة الإعلام لاسيما المعارضة والمستقلة منها، ويتمثل الدور الملقى عليها في هذه الآونة بتوعية عامة الناس –خاصة غير المتعلمين– بطبيعة النظام الانتخابي وقطع الطريق ابتداء على مايمكن أن يندرج تحت خانة تزوير أو تشويه رأي الناخب، إضافة الى بيان أهمية المشاركة ومكافحة الموقف السلبي من الانتخابات بما يعيد الثقة الى نفس الناخب المحبط ويعززها في نفس المتردد وذلك من خلال عرض البرامج التثقيفية المناسبة عبر وسائل الاتصال المختلفة وعلى رأسها جهاز التلفاز الذي يخاطب المتلقي بأكثر من حاسة.

ولا بأس في هذا الصدد أن يتم الاشتغال حول المفاضلة بين السياسي الناجح وبين الآخر الفاشل وإيضاح الرؤية أمام الناخب ليستدل على العلامات التي تقود الى النجاح أو الفشل، لاسيما التحصيل العلمي والسمات الشخصية الحميدة وطول الباع في فهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في حياة مجتمعه المحلي الخاص وعلاقة ذلك بتطور البلاد بصورة عامة، نحن على ثقة تامة بان انتخابات مجالس المحافظات في الحادي والثلاثين من كانون الثاني لعام ٢٠٠٩ اذا ما احسنت السلطة الرابعة استثمارها على نحو مؤثر في الراي العام ستمثل مكسبا كبيرا للمقترعين على طريق انجاز مشروع التغيير المطلوب في انتخابات كانون الأول من نفس العام.

لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين

سعيد الحمد
اعلامي وكاتب - البحرين

هذه حقيقة الحقائق في المسألة الديمقراطية... اذن لنتواضع قليلا مع انفسنا في عالمنا العربي ولا نزايد في كل شاردة وواردة وفي كل صغيرة وكبيرة على الديمقراطيات التي سبقتنا بعقود وبحقب طويلة ونرمي ديمقراطيتها بدائنا لننسل خارجا من اللعبة وكأننا ختمنا سفر اسفار الديمقراطية في عالم عربي لا يمكن بأي حال من الاحوال الزعم بتاريخه الديمقراطي او بتراثه الديمقراطي.. لذا فإن التواضع واجب مع النفس ومع الآخرين حتى لا نقع في الوهم. وقبل ان نرمي ديمقراطيات الآخرين لنسأل انفسنا كيف يمكن لديمقراطية عالمنا العربي ان تنهض على برامج ومشاريع قوى سياسية مازالت تعتبر الديمقراطية مفسدة صغرى قبلوا بها على مضض لدرء مفسدة كبرى، فمن ينظر ومن يتعامل مع الديمقراطية بوصفها مفسدة لا يمكن له ولا يمكن ان تصدر منه قوانين ومقترحات ومشروعات تنهض بالشرط الديمقراطي وتهيئ لاجواء ديمقراطية كونه يعتبرها الديمقراطية شرا لابد منه ولابد من اتقائه هذا الشر بقوانين تخفف شره!!. من يراقب الديمقراطيين الطارئين الذين ركبوا موجة الديمقراطية في عالمنا العربي واعتلوا الكراسي والمراسي في برلماناتنا الجديدة والوليدة سوف يرى العجب العجاب من ديمقراطيتهم الانتقائية والمزاجية من حزمة القوانين والمشاريع التي يدفعون بها تحت القبة العربية البرلمانية باسم الديمقراطية لكنها ديمقراطيتهم الخاصة التي يفصلونها على مقاسات نظرتهم الاساسية والاولى للديمقراطية بوصفها مفسدة صغرى، فماذا نتوقع من قوانين ومشاريع تفصل على مقاسات المفسدة الصغرى لا شك انها ستحد من هذه المفسدة وتضيق عليها الخناق حتى لا تتنفس.. أليس كذلك؟؟ بمعنى آخر لا يمكن التعويل والاعتماد على نهوض ديمقراطي اصيل على الديمقراطيين الطارئين الذين التحقوا بالركب الديمقراطي في عالمنا العربي ليسايروا التحول فقط فيما ظلت افكارهم ومواقفهم من الديمقراطية كما هي لم تتغير ولن تتغير، وما تغير هو الثوب الخارجي او القشرة الخارجية في ظروف وفي مناخات عربية مهووسة بالقشور وبالمظاهر او بالادق في ظروف وفي مناخات وفي وضعية عربية عنوان ثقافتها المظاهر والقشور بما ساعد على ارتقاء هؤلاء مقاعد معظم البرلمانات العربية ان لم يكن جميعها وهم يحملون داخلهم موقفاً مناهضا واحيانا معاديا للديمقراطية.. ولعلنا في هذا السياق نحتاج لان نتذكر ما قاله الديمقراطيون الطارئون عندما وصلوا باغلبية الى البرلمان الجزائري من انها آخر انتخابات تجري في الجزائر. نكتب هذا الكلام ونحن نسمع تململاً ونقراً ما يشبه عبارات الندم تعبّر عن واقع يخلط ما بين الديمقراطية بوصفها منهجا سلميا وعلميا للمشاركة في البناء والتنمية والتطوير وما بين نماذج الديمقراطيين العرب الذين وصلوا الى البرلمان ومقاعد النيابة البرلمانية فأمطروا عالمنا العربي بمشاريع تناهض التطور وتقف ضد العصرنة والتقدم فأصابوا المواطنين العرب باليأس والاحباط من الديمقراطية، والديمقراطية من امثال الطارئين بُراء. وينسى المواطن العربي في غمرة تحميله للديمقراطية خيبته بأن صوته هو الذي جاء بالديمقراطيين الطارئين ومكنهم من جميع مقاعد البرلمان العربية واعطاهم النفوذ والمساحات لصياغة وتمرير قوانين ومشاريع مناهضة ومعادية للديمقراطية بوصفها ام الحريات المدنية التي قصفها وقمعها الطارئون على الديمقراطية. وبالتالي فالمواطن العربي بدلا من ان يندب حظه في الديمقراطية وبدلا من ان يلقي فوق شماعتها يأسه واحباطه عليه ان يواجه ذاته ونفسه بالسؤال الكبير من اتى بهؤلاء الى الكراسي والمراسي البرلمانية؟ ومن اعطاهم السلطة التشريعية ليشرعوا ويسنوا مثل هذه القوانين والمشاريع. بمعنى مباشر لا ينبغي ان نمارس في عالمنا العربي وفي القواعد الشعبية والاجتماعية العريضة سياسة الهروب من مسؤولياتنا بإلقاء التبعات على الديمقراطية.. ولكن علينا ان نبحث عن الاسباب فينا وفي خياراتنا وفي اصواتنا يوم الانتخابات لمن ذهبت.. وبعد ذلك سنعرف من نلوم!!

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com